الأمم المتحدة

A/77/113

الجمعية العامة

Distr.: General
17 June 2022
Arabic
Original: English/French/Spanish

الدورة السابعة والسبعون

البند 99 (ث) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 2

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 2

بوركينا فاسو 2

كوبا 3

الهند 4

المكسيك 7

إسبانيا 12

* A/77/50.

150722 070722 22-09523 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 40/76 المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

2 - وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء في 14 شباط/فبراير 2022 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد في الفرع "ثانيا" أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود وردت بعد 31 أيار/مايو 2022 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي قُدِّمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[31 أيار/مايو 2022]

تعتبر بوركينا فاسو تعدديةَ الأطراف أحد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي مقتنعة بضرورة الأخذ بنهج متعدد الأطراف للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وفرض الرقابة الصارمة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي.

وقد صدقت بوركينا فاسو على جميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى المجتمع الدولي بأسره أن ينخرط في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال الالتزام بتنظيم الاتجار بهذه الأسلحة التزاما راسخا. وترحب بوركينا فاسو بالتدابير المتخذة في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصكّ الدولي للتعقب.

ولا تقوم بوركينا فاسو بتصنيع ذخائر عنقودية أو استيرادها. وتدعو بوركينا فاسو إلى وقف إنتاج هذه الأسلحة وتدمير ما يوجد من مخزونات منها لأنها تعيق التنمية في البلدان حيث تنتشر. وتدعو إلى انضمام العالم بأسره إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

وتؤيد بوركينا فاسو فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد، فهي تعارض استخدام هذه الألغام وتكديسها وإنتاجها ونقلها وتدعو البلدان الحائزة لها إلى تدميرها. كما تدعو إلى التعاون والتعاضد على الصعيد الدولي في إنجاز عمليات إزالة الألغام في البلدان حيث توجد.

والأسلحة النووية أسلحةٌ تهدّد بقاء البشرية جمعاء نظرا لما قد ينجم عنها من عواقب تفوق التصور. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي. ولذلك، تدعو بوركينا فاسو إلى انضمام العالم بأسره إليها وإلى تطبيقها تطبيقا عادلا دون شروط. وترحب بوركينا فاسو بدخول معاهدة

حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وتدعو إلى التطبيق الفعلي لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانضمام العالم بأسره إلى معاهدة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تدعو بوركينا فاسو إلى انضمام العالم بأسره إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وباختصار، تدعو بوركينا فاسو إلى العمل في إطار تعددية الأطراف على تعزيز نزع السلاح وإلى مكافحة انتشاره.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2022]

تواجه تعددية الأطراف تحديات هائلة حاليا. إذ تتزايد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين؛ ويزداد عدد النزاعات؛ وتُفرض جزاءات جائرة وغير مشروعة وتدابير قسرية انفرادية على بلدان نامية؛ وبقاء الجنس البشري عرضة للخطر بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك غير العقلانية؛ بينما يتصاعد سباق التسلح باطراد، مما يهدر موارد ينبغي أن تذهب بالأحرى إلى أغراض تحقيق التنمية المستدامة والتلقيح العالمي المنشود ضد الوباء.

وفي هذا السياق، أصبحت أهمية دور الأمم المتحدة والتعاون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات أكثر من أي وقت مضى.

ولا بد من الامتثال للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة الناجمة عن التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف، والامتثال للالتزامات الملزمة المتعهد بها. فهذا هو السبيل الأنجع للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

وكوبا بلد يناصر القانون الدولي ويلتزم بميثاق الأمم المتحدة وسيدافع دوما عن السلام. وقد برهنت كوبا، التي هي من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، على التزامها بتعزيز تعددية الأطراف في العلاقات الدولية والحفاظ عليها وترسيخها، وتُعيد تأكيد هذا الالتزام.

وقد دعمنا، بوصفنا عضوا نشطا في حركة بلدان عدم الانحياز، تعزيز تعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا من مبادئ مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتشكّل التناقضات والتهديدات الناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عن استمرار وجود أسلحة نووية وتطويرها وتحديثها، والسياسات الأمنية والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي، وظهور أسلحة فتاكة جديدة وحديثة ومشاريع لعسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني تحديات من بين تحديات أخرى راهنة تستدعي السعي إلى التوصل إلى حلول تفاوضية وسلمية في إطار متعدد الأطراف، بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعين مواصلة إحراز تقدم يقوم على تنسيق الجهود بشأن تنظيم التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مفاوضات عالمية متعددة الأطراف شفافة وغير تمييزية في الأمم المتحدة بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

ونعرب عن بالغ قلقنا وجزعنا من الخطر الكامن الذي يهدد باندلاع حريق نووي لن تفلت أي دولة من آثاره المدمرة. والإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها هي الأولوية العليا في ميدان نزع السلاح ويجب أن تظل كذلك. فهذا هو الضمان الوحيد الذي يحمي من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ويجب علينا أن نواصل تعزيز عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتفخر كوبا بأنها خامس دولة صدقت على هذه المعاهدة، وبانتمائها إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية توجد في منطقة كثيفة السكان من هذا الكوكب، وبانتمائها إلى أول منطقة في العالم تُعلَن منطقةَ سلامٍ.

وعندما تولت كوبا رئاسة مؤتمر نزع السلاح، دعت جميع أعضائه إلى تجديد التزامهم بهذا المحفل. ومن المشجع اتخاذ قرار بإعادة تنشيط عمل هذه الهيئة التي تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومن الضروري الآن الوفاء بالولاية التفاوضية المنوطة بهذه الهيئة وضمان حيويتها والحفاظ على إجراءاتها وممارساتها.

ونحن مقتنعون بأن المؤتمر يمتلك القدرة على التفاوض في آن واحد على صك ملزم قانونا يحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وعلى صك آخر يعطي ضمانات أمنية للدول مثل كوبا التي ليست من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وعلى صك ثالث يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو أجهزة مثلها.

ومن الضروري تجديد الالتزام للنهوض بالمبادرات الملزمة قانونا والمتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف لحظر عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني واستحداث أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل.

والعملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة في صنع القرار، بما تنطوي عليه من مساواة في الحقوق بين جميع الدول في إطار تقيُّدٍ صارمٍ بميثاقها ومبادئ القانون الدولي، هي السبيل الوحيد الكفيل بالحيلولة دون أن يصبح النظام الدولي آلية لفرض تدابير انفرادية وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يتنافى مع النظام الذي نحتاجه في عالمنا والذي ينبغي أن يكون نظاما متعدد الأقطاب قوامه العدالة والإنصاف.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2022]

تعددية الأطراف الفعالة شرط لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن الدوليين والتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجهها الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتحسين التعاون الدولي وتوطيد الأمم المتحدة.

وذكّر رئيس الوزراء ناريندرا مودي في الخطاب الذي وجهه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين بأنه إذا أُريد للأمم المتحدة أن تحافظ على أهميتها، فعليها أن تحسن فعاليتها وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها. وكان للهند شرف رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس من العام الماضي بوصفها من الأعضاء غير الدائمين فيه للفترة 2021-2022. وقامت الهند خلال فترة رئاستها بتوجيه انتباه العالم إلى مسائل هامة تؤثر في السلام والأمن الدوليين، ومنها الأمن البحري وحفظ السلام ومكافحة الإرهاب.

وفي سياق التطورات الجيوسياسية الراهنة، تؤمن الهند إيمانا راسخا بأنه يجب بذل كل جهد ممكن لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح للإسهام على نحو مجدٍ في استتباب السلام والأمن العالميين.

ويعرض تاريخ السياسة النووية للهند لمحة عن دعوتها الدؤوبة إلى بذل جهود متعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في العالم. ففي عهد مبكر يعود إلى عام 1953، أدت جهود الهند إلى إدراج تأكيد في الفقرة 1 من قرار الجمعية العامة 715 (د-8) على "رغبتها الصادقة في التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن خطة شاملة ومنسقة، تحت المراقبة الدولية، من أجل تنظيم جميع القوات المسلحة وجميع الأسلحة والحد منها وخفضها، والقضاء على الأسلحة الذرية والهدروجينية والبكتيرية والكيميائية وغيرها من أسلحة الحرب والدمار الشامل وحظرها، وتحقيق هاتين الغايتين من خلال تدابير فعالة". واقتناع الهند بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية عالمٌ أكثر أمانا لجميع دول العالم هو اليوم بنفس القوة التي كان عليها في عام 1954 عندما أصبحت الهند أول دولة في العالم توجه دعوة ثاقبة الرؤية إلى إبرام "اتفاق متعلق بتجميد الوضع الراهن" من أجل حظر التجارب النووية في انتظار إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق شامل لنزع السلاح.

وإدراكا من الهند في وقت مبكر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق غاية وهي تحقيق نزع السلاح العام الكامل، قدَّمت في عام 1965 مع سبع دول أخرى من حركة عدم الانحياز، في مؤتمر اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح، مذكرةً مشتركة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية دعت فيها إلى أن تقترن جهود عدم الانتشار أو تُتبع بخطوات محددة لوقف سباق التسلح النووي والحد من مخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وخفضها وإزالتها. وفي عام 1982، دعت الهند إلى "التجميد النووي"، أي حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وحظر إنتاج الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها. ودعت خطة العمل من أجل نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف، التي قدَّمتها الهند إلى الأمم المتحدة في عام 1988، إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة محددة زمنيا وعلى مراحل. وفي عام 1996، قدَّمت الهند مع مجموعة الـ 21 برنامجَ عمل إلى مؤتمر نزع السلاح لإزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة.

وظلت الهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي عالمياً على نحو غير تمييزي يمكن التحقق منه. وتعتقد الهند اعتقادا راسخا بأن من الممكن تحقيق ذلك بطريقة محددة زمنيا من خلال عملية تدريجية قائمة على التزام عالمي وعلى إطار عالمي متعدد الأطراف وغير تمييزي متفق عليه؛ وورقة العمل التي قدمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 والتي تحمل الرمز CD/1816 تلخصُ بدقة هذا النهج بتقديمها عددا من المقترحات التي لا تزال في محلها حتى حينه. وتمشيا مع رؤيتنا، أيدت الهند، مثلها مثل حركة عدم الانحياز، التفاوضَ في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح وفقا للولاية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، أن يُبدي الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن، ولبدء التفاوض على صكوك ملزمة قانونا تتعلق بالبنود الأساسية المدرجة في جدول أعماله. وتشارك الهند مشاركة بنّاءة في اجتماعات الهيئات الفرعية المنشأة هذا العام في مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يمهّد العمل الموضوعي المنجز في الهيئات الفرعية الطريق للتفاوض على صكوك ملزمة قانونا في مؤتمر نزع السلاح. ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح، تتطلع الهند إلى بدء التفاوض فورا في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وإدراكا لفائدة إنجاز العمل التقني المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي ولقيمته كممكون أساسي لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تشارك الهند في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي.

ويسرّ الهند أن هيئة نزع السلاح، التي هي عنصر حيوي من العناصر الثلاثة المكونة لنظام نزع السلاح الذي يضم أيضا مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة، عقدَت دورتها الموضوعية هذا العام بعد توقف دام ثلاث سنوات تقريبا. وبوصفها الهيئة التداولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح، فإن الدور الذي تقوم به كمنبر للحوار والتعاون يجمع بين جميع الدول الأعضاء في العالم دورٌ هام. وقد حققت الهيئة إنجازات هامة في الماضي، حيث نجحت في اعتماد عدة مبادئ توجيهية وتوصيات. وتعلق الهند أهمية كبيرة على عمل الهيئة وتتطلع إلى إجراء حوار بناء من شأنه أن يقرب وجهات النظر وأن يحقق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

والقرارات التي تقدم الهند مشاريعها سنويا إلى الجمعية العامة، ولا سيما بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية والحد من الخطر النووي، والتي تحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، أبرزت تكرارا الحاجة إلى بدء مؤتمر نزع السلاح المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، واتخاذ خطوات عاجلة للحد من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض. وتدرك الهند الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا في أغراض سلمية من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والمعدات والمواد. ويهيب القرار بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، الذي تقدم الهند مشروعه سنويا والذي يُعتمد بتوافق الآراء، بالدول الأعضاء أن تظل يقظة وتفهم التطورات الجديدة والناشئة في ميدان العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تهدد الأمن الدولي. وتعمل الهند، من خلال القرار بشأن تدابير منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل الذي تقدم مشروعه سنويا والذي تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء، على توجيه انتباه العالم إلى هذه التهديدات والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي لها.

والهند، بوصفها دولة من الدول الرئيسية المرتادة للفضاء وبوصفها بلدا ناميا، ملتزمة بإبقاء الفضاء الخارجي مجالا دائم التوسع للمساعي التعاونية لجميع الدول المرتادة للفضاء. ولا تزال الهند تؤيد النظر في الجوانب الموضوعية لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. ولا تزال ملتزمين بالتفاوض على صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح. وشاركت الهند بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي اختتم دورته في آذار/مارس 2019.

والهند طرف في عدة اتفاقيات ومعاهدات لنزع السلاح، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وإلى جانب السعي استباقيا إلى بذل جهود في سبيل نزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، تساهم الهند، بوصفها عضوا مسؤولا في مجموعة متنوعة من النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات والنظم الوطنية الصارمة لمراقبة الصادرات، في النهوض بالأهداف المشتركة لعدم الانتشار. وتولي الهند أولوية كبيرة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه صكا هاماً متعدد الأطراف بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قائماً على توافق الآراء، وتتطلع إلى انعقاد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام.

والهند ملتزمة بدعم تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكونُ منفتحة وآمنة ومستقرة وسلمية وفي المتناول وتقومُ على انفتاح سلاسل الإمداد ونزاهتها واستقرارها وتنوعها وأمنها من خلال اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة. وبإنجاز عمليات الأمم المتحدة في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، أُقيم إطار أوسع للفريق العامل الجديد. ونأمل أن يعمل الفريق العامل الجديد كمنبر ديمقراطي شفاف وشامل للجميع للتصدي للتحديات القائمة والمستجدة في مجال استخدام منتجات ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمنها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2022]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة 40/76 المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤيد المكسيك تاريخيا تعددية الأطراف باعتبارها وسيلة مميزة للتصدي للتحديات الأشد إلحاحا من بين التحديات الدولية التي تواجه البشرية. وتمشيا مع المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية، تدعو المكسيك إلى التسوية السلمية للمنازعات من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن التصدي للتحديات المواجهة على صعيد جميع الخطط الدولية ووضع استراتيجيات لهذا التصدي.

وتشجع المكسيك تنفيذَ المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة النووية، كما تشجع عالميتَها ودخولَها حيز النفاذ.

وستواصل المكسيك تقديم مشاريع قرارات، إما منفردة أو بالاشتراك مع دول متقاربة معها في التفكير، إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة بغية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتشير المكسيك إلى أن أول قرار اعتمدته الجمعية العامة، وهو قرار اعتمدته في عام 1946، يعكسُ رغبة الأعضاء في "إزالة الأسلحة الذرية، وجميع الأسلحة الهامة الأخرى التي يمكن تعديلها لتتسبب في دمار شامل، من الترسانات الوطنية". وتعترف الأمم المتحدة، منذ اعتمادها أول قرار لها قبل 75 عاما، بالدور الرئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف في إزالة الأسلحة النووية.

والمكسيك مقتنعة، شأنها شأن جميع الدول التي اعتمدت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بأن نزع السلاح والحد منه، ولا سيما في الميدان النووي، أمران أساسيان لاتقاء خطر نشوب حرب نووية، وتوطيد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وتقرّ المكسيك بالآثار المتمايزة لأسلحة الدمار الشامل وللأسلحة التقليدية على النساء والفتيات، وبآثارها على البيئة.

وتؤيد المكسيك إعلان الجمعية العامة المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الذي تؤكد فيه الجمعية العامة أن تعددية الأطراف ليست خيارا بل ضرورة، وبأنه ما من منظمة عالمية أخرى لها من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد ما يضاهي ما تتمتع به الأمم المتحدة. وتؤيد المكسيك أيضا رؤية الأمين العام، المبينة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، بشأن ضرورة العمل على إرساء نظام متعدد الأطراف يكون على قدر أكبر من المتانة والترابط والشمول للجميع محورُه الأمم المتحدة.

وترى المكسيك أن زيادة مشاركة النساء والشباب في المناقشات المتعلقة بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار أمر لا مفر منه، وتعترف بإسهامهم في إبرام اتفاقات تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ووفقا للرؤى الجديدة لما يشكّل نظاما فعالا لتعددية الأطراف، تقرّ المكسيك بدور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المنظّم والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية بوصفها جهات رئيسية تدعمُ المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. والحوار الدبلوماسي القائم على المشاركة هو السبيل الوحيد لإقامة نظام لتعددية الأطراف يكون فعالا وشاملا للجميع.

وترفض المكسيك أي تصرف يشل آليات الأمن الجماعي ويقوض شرعيتها، كما ترفض التصرفات التي تفاقم انعدام الثقة في وجاهة نظام تعددية الأطراف وفعاليته. وتدعو المكسيك إلى أن يقوم مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الدائم للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، باعتماد وإقرار برنامج عمل ليفي بالولاية المنوطة به وهي التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بنزع السلاح. فالمؤتمر، مع كل عام يمرّ دون أن يفي بالولاية المنوطة به مكتفيا فيه بالتداول، يتسبّب، بالإضافة إلى استحواذه على مهام هيئة نزع السلاح، في إبعادنا عن إمكانية إحراز مزيد من التقدم في هيكل نزع السلاح التعاهدي المتفق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وتشجع المكسيك على تقييم مدى الحاجة إلى عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح (دورة استثنائية رابعة) أو إلى آلية أخرى لإعمال الفكر لإعادة صياغة التصور المؤسسي للمحافل التي يثبت أنها لا تناسب مطالب الضمير الجمعي في القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر بالغ

الأهمية في ضـوء الاقتراح الداعي إلى وضـع خطة جديدة للسـلام على نحو ما يرد في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة".

وتؤكد المكسـيك من جديد أنه ينبغي للدول أن تمتنع عن اللجوء إلى الأعمال الانفرادية أو التهديد باللجوء إليها أو تبادل اتهامات بعدم الامتثال غير متحقق منها، في انتظار حل مسـائل نزع السـلاح وعدم الانتشار العالقة.

وتدرك المكسـيك ما لاسـتئناف الحوار بين الدول الرئيسـية الحائزة للأسـلحة النووية من قيمةٍ وتأمل أن يعطي ذلك دفعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية لاسـتعراض المعاهدة لإعادة تأكيد الأخذ بتعددية الأطراف في ميدان نزع السـلاح وعدم الانتشـار، مع تجديد التزامات وتعهدات جميع الأطراف في المعاهدة بالمضي نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ويجب على الدول الحائزة للأسـلحة النووية أن تلتزم ببيانها المشـترك الصـادر في كانون الثاني/يناير 2022 الذي أكدت فيه أن "الحرب النووية هي حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً"، وأن تسعى على وجه السرعة إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويسـاور المكسـيك القلق إزاء السـياسـات التي اعتمدتها مؤخرا الدول الحائزة للأسـلحة النووية والتي تعكس اتجاها نحو الانتشـار الرأسـي وانعدام الشـفافية، وهي سـياسـات تقترن بزيادات ضـخمة في الميزانية لتحديث الترسـانات في وقت نواجه فيه جائحة. وهذه التدابير لا تبعث على الثقة في الوفاء بالالتزام بمنع حدوث سباق تسلح.

وبموجب المادة السـادسـة من معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، كل طرف من الأطراف في المعاهدة مطالبٌ بمواصـلة المفاوضـات بحسـن نية بشـأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سـباق التسـلح النووي وبنزع السـلاح النووي. ولا تزال تلك المعاهدة تشـكل مرجعا أسـاسـيا لتحقيق نزع السـلاح النووي على نحو متعدد الأطراف.

وفيما يلي بعض الأعمال التي قامت بها المكسيك في الفترة بين عامي 2021 و 2022:

(أ) قدَّمت المكسـيك، بصـفة طوعية، تقاريرها ومسـاهماتها الوطنية امتثالا لقرارات الجمعية العامة ولالتزاماتها بوصفها دولة طرفا في المعاهدات والصكوك الدولية؛

(ب) شاركت المكسيك على نحو نشط وحاسم في الأعمال المنجزة على الصعيد الإقليمي في إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي المجموعات الأقاليمية مثل ائتلاف البرنامج الجديد الذي يعزز الامتثال للالتزامات والتعهدات بنزع السـلاح النووي وفقا للمادة السـادسـة من معاهدة عدم الانتشار. وشاركت المكسيك أيضـا، إلى جانب دول لها مواقف متنوعة بشأن هذه المسألة، في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي تركز على تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار المتوصل إليها في إطار معاهدة عدم الانتشار؛

(ج) عملت المكسيك مع الفريق الأساسي ودعمت الرئاسة في التحضير للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسـلحة النووية لتنفيذ الأحكام القانونية والتقنية المتعلقة بحظر أسـلحة الدمار الشامل هذه. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تتكامل معاهدة حظر الأسلحة النووية تكاملا تاما مع معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية، والمعاهدات المنشـئة لمناطق خالية

من الأسلحة النووية، بما فيها معاهدة تلاتيلولكو. وواصلت المكسيك حثّ الدول التي لم تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية أو لم تنضم إليها بعد على أن تفعل ذلك؛

(د) شاركت المكسيك مشاركة كبيرة في المفاوضات التحضيرية لرابع مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية؛

(هـ) تدعم المكسيك أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف المسؤولة عن تنفيذ نظام الضمانات المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار؛

(و) يمثل غزو الاتحاد الروسي أوكرانيا تحديا لتعددية الأطراف وللهيكل الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ودعمت المكسيك، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملَ المدير العام على التحقق بطريقة مهنية وشفافة من حالة المرافق والمعدات النووية والمواد المشعة الخاضعة لسلطة أوكرانيا من حيث السلامة المادية والإشعاعية والتكنولوجية وسلامة الضمانات؛

(ز) شددت المكسيك أيضا، في إطار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما في ظل تراجع الخطط المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وترى المكسيك أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) يرسي الأساس للسماح لإيران بالإعمال المشروع لحقها في استخدام التكنولوجيات النووية في أغراض سلمية، بالإضافة إلى توفير آلية للتحقق من امتثالها لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي؛

(ح) يُتيح التشغيل المؤقت لنظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آلية رصد متعددة الأطراف وحاسمة للحفاظ على الوقف الساري بحكم الواقع على إجراء التجارب النووية. ومما يثير القلق أن هذه المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ رغم مرور 25 عاما على فتح باب التوقيع عليها. وستواصل المكسيك توجيه دعوات على وجه الاستعجال إلى الدول المدرجة في المرفق الثاني التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك؛

(ط) شاركت المكسيك بنشاط في الدورات السادسة والتسعين والسابعة والتسعين والثامنة والتسعين والتاسعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛

(ي) شاركت المكسيك أيضا في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لعام 2020، واجتماع خبرائها، واجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التاسع؛

(ك) دعمت المكسيك، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن (2021-2022)، اتخاذ القرار 2616 (2021) الذي يتعلق بأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسريبها على الأمن الدولي والذي يهدف إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية، مثل إمداد الجهات من غير الدول بهذه الأسلحة، وإلى الحد من أعمال العنف والخسائر البشرية في البلدان التي لا تشهد نزاعات؛

(ل) حضرت المكسيك الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

(م) وفي ميدان نزع الأسلحة التقليدية، شاركت المكسيك على نحو نشيط وحاسم فيما يلي:

'1' المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛

'2' ثلاث دورات لفريق الخبراء الحكوميين بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في عام 2021؛

'3' عملية التفاوض لإصدار إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛

'4' الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛

'5' المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية واجتماعاته المعقودة فيما بين الدورات؛

(ن) بذلت المكسيك جهودا عديدة للدعوة وفقا لسياستها الخارجية النسوية إلى الاعتراف بالآثار المتمايزة لأسلحة الدمار الشامل وللأسلحة التقليدية على النساء والفتيات، وبآثارها على البيئة؛

(س) تُشير المكسيك إلى مشاركة خبير مكسيكي في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 50/74 المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي"؛

(ع) خلال أعمال اللجنة الأولى في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، شاركت المكسيك في صياغة القرارات التالية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار أو كانت أحد مقدمي مشاريعها الرئيسيين، بدعم من دول أخرى:

'1' القرار 30/76: العواقب الإنسانية للأسلحة النووية؛

'2' القرار 34/76: معاهدة حظر الأسلحة النووية؛

'3' القرار 49/76: نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛

'4' القرار 25/76: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛

'5' القرار 66/76: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتشارك المكسيك أيضا بنشاط في المحافل والأفرقة والآليات المتعددة الأطراف التالية المعنية بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار:

- مؤتمر نزع السلاح

- هيئة نزع السلاح
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
- اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- مجموعة مورِّدي المواد النووية
- فريق أستراليا
- ترتيب فاسنار
- مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح
- مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي
- الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2022]

لقد غيّر القرن الحادي والعشرون التصور الجماعي للأمن الدولي ومفهومه. وأدّى تزامن وجود أطراف فاعلة جديدة وتحديات وتهديدات فاقمت عدم التيقن والتعقيد اللذين يشوبان عصرنا إلى جعل الأمن من أولويات المجتمع الدولي.

وأصبحت البوصلة الاستراتيجية للأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي، التي وافق عليها مجلس الاتحاد الأوروبي في 21 آذار/مارس 2022، المرجع الجديد للأمن في أوروبا. وتحدّد الوثيقة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها باعتباره تهديدا مستمرا، بالنظر إلى البرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران، والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، وتطوير ونشر أنواع جديدة ومتطورة من القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية والقذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. ويوسّع كل من الاتحاد الروسي والصين ترسانتيهما النوويتين ويطوّران منظومات أسلحة جديدة، وتستطيع القوى الإقليمية الوصول إلى منظومات أسلحة تقليدية متطورة. وبغية تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، سيواصل الاتحاد الأوروبي، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، دعم الأهمية المحورية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتخفيض ترسانات الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية وفقا للاتفاقات المعتمدة بعد معاهدة ستارت الجديدة؛ والإبقاء على الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية.

وفي استراتيجية الأمن القومي الإسبانية لعام 2021، حُدّد "انتشار أسلحة الدمار الشامل" باعتباره من المخاطر والتهديدات التي تعترض الأمن القومي وأُشير إلى "تعزيز التعددية" بوصفه هدفا يجب تحقيقه في إطار الركيزة الاستراتيجية الثالثة: "إسبانيا تشارك في صون السلام والأمن الدوليين وتدافع عن مصالحها الاستراتيجية". وتترجم تعددية الأطراف المعززة هذه إلى تحديد ثلاثة خطوط عمل:

- تمكين الدبلوماسية الوقائية وتمكين دور إسبانيا كجهة فاعلة نشطة وملتزمة في التوسط في النزاعات الخارجية.
- المساعدة على تكثيف الدعم المقدّم للنظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، من خلال تحديث النظام الدولي للمراقبة والتصدير والرصد.
- تعزيز تنفيذ أهداف خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن لإدماج المنظور الجنساني وجعل المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وبناء السلام حقيقة واقعة.

وفي حزيران/يونيه 2020، أصدر رئيس حكومة إسبانيا، بالتعاون مع مجلس الدفاع الوطني، توجيه الدفاع الوطني رقم 2020/1، وهي وثيقة أساسية أطلقت دورة تخطيط للدفاع تغطي في مراحلها المختلفة فترة ست سنوات.

ويستند الدفاع عن إسبانيا إلى قدراتها ومواطن قوتها بوصفها إسهاما في الأمن الوطني الذي ينظر إليه على أنه كل متكامل، من ناحية، وإلى ممارسة تعددية أطراف فعالة يتم فيها الدفاع عن مصالح إسبانيا وقيمها وتعزيزها على نحو أفضل، من ناحية أخرى.

أولا - الدفاع عن تعددية الأطراف

إن الهجمات السيبرانية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتوسع الحركات والجماعات المتطرفة، المسلحة وغير المسلحة على حد سواء، وتدفقات المهاجرين واللاجئين، والاتجار بالأشخاص، وتنامي أيديولوجيات متطرفة، جميعها حقائق مستجدة تستلزم مواجهات متعددة الأطراف وإرادة سياسية وتعاونا للإسهام في تحقيق نتائج تفضي إلى السلام والاستقرار الدولي.

ويستلزم التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة واستخدامها على نطاق واسع نموذجا جديدا في مجال عدم الانتشار، ويجعله أكثر تعقيدا كما هو الحال، على سبيل المثال، في حالة الضوابط على النقل غير المادي للمعلومات والمعارف. وهذا ينطبق أيضا على تطوير منظومات الأسلحة الجديدة مثل منظومة الأسلحة التي يمكن تشغيلها من بعد، والتي تشكل مصدر قلق خاص من منظور إنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تقوم على نحو متعدد الأطراف بتحديد واتخاذ التدابير اللازمة للاحتفاظ بضوابط فعالة بشأن الحصول على الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة، فضلا عن مواصلة ضمان الامتثال لمبادئ قانون النزاعات المسلحة عند استخدام هذه الأسلحة.

وهذه الملاحظات تقودنا إلى المسائل المتعلقة بكيفية التصدي لهذه التحديات، وما هي السبل الضرورية والأكثر فعالية للتصدي لها. ولا شك في أنه يلزم اعتماد استراتيجية متعددة التخصصات تشمل مجالات التعاون الحكومي الدولي، واستحداث أدوات مشتركة للرصد والتتبع، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تنقيح القائم منها. ويشمل نطاق هذه الاستراتيجية نُظم الدفاع الوطنية، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون في مجال التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وطائفة من المسائل الأخرى.

ويجب علينا تقديم حلول فعالة لمكافحة المخاطر الأمنية الدولية. وتتمثل أنسب خريطة طريق في التوصّل إلى اتفاق سياسي ودبلوماسي يتجلى في اتفاقيات ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح والحد من التسلح.

وتشارك إسبانيا بدرجة كبيرة في تعزيز عمليات السلام وفي تنشيط النظام المتعدد الأطراف وإدخال الابتكارات عليه بهدف تحويله إلى أداة للسلام والاستقرار والتطور والتقدم. وهذا يستلزم الحد من الأسلحة ومراقبتها، وتشجيع دعم عدم انتشار الأسلحة، ونزع السلاح، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة أوجه عدم المساواة في العولمة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للاقتراب من تحقيق حلم السلام الذي يشمل الأمن والتعايش بين الثقافات من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لهذا الكوكب.

وبناء على ذلك، تسهم اسبانيا في التنفيذ الفعال للمعاهدات والاتفاقيات، وذلك أساسا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن طريق مساهمة شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية.

ويعد وجود نظام فعال متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار يقوم على الامتثال الفعال مفتاح الوفاء بالالتزامات المفروضة على الدول. ولا يزيد هذا النهج المتعدد الأطراف من فعالية النظام فحسب، بل يضفي عليه طابعا شرعيا هاما.

وثمة حاجة إلى تعزيز فعالية النظام الدولي من خلال صكوك أكثر تماسكا وزيادة الالتزام السياسي وزيادة الاتفاقات الملزمة قانونا، مما يحافظ على مصداقية النظام ويحول دون إضعافه بتجنب بزوغ مبادرات ذات أهداف تتداخل مع المعاهدات والاتفاقيات القائمة التي حققت إنجازات واضحة. وينبغي أن تستلزم اللوائح الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول وتشجع نظما صارمة وشفافة للتحقق، تكون مقبولة من جميع الدول. وينبغي أيضا توسيع نطاق القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل وضع أطر قانونية تفضي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجالات السلام والأمن والتعاون والتقدم العالمي.

وتلتزم إسبانيا بحزم، بصفتها جهة فاعلة على الصعيد العالمي والأوروبي، بإصلاح تعددية الأطراف، بمعنى إننا يجب أن نشارك بقدر أكبر في تحديث علاقاتنا الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

وتستلزم أي سياسة مسؤولة تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح تشجيع وضع نظام فعال متعدد الأطراف عن طريق ما يلي:

- تشجيع الطابع العالمي للمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والنظم الدولية والدفاع عنها وتعزيزها، مع تجنب أي مبادرات موازية تسعى إلى تحقيق أهداف تتداخل مع أهداف المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتكون مستقلة عن عمليات استعراض هذه المعاهدات والاتفاقيات، لأنها ستضعف تلك العمليات وتشكك في فعاليتها.
- السعي إلى إيجاد حلول سياسية شاملة من شأنها منع أو ردع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية.
- تضمين السياسة الأمنية العامة سياسات تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.
- النظر في إمكانية إدراج "بنود عدم الانتشار" في العلاقات الثنائية والإقليمية.
- تعزيز دور مجلس الأمن.
- تشجيع الوفاء بالالتزامات الدولية على الصعيد الوطني.
- تحسين فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني.

- تعزيز نظم مراقبة الصـــادرات والواردات المتعلقة بمواد الدفاع والمواد ذات الاســـتخدام المزدوج، وكذلك توسيع نطاق العضوية فيها.
- تدعيم تدابير مراقبة عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا.
- تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.
- تدعيم المساعدة التقنية فيما بين الدول والتعاون من أجل التنمية.
- تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في مواد الدفاع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومنع الاتجار غير المشروع بها.
- تيسير التعاون فيما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والصناعات التي يكون لها نفس الهدف

ولا يمكن التصدي بنجاح لتهديد السلام والأمن الدوليين الذي يفرضه انتشار أسلحة الدمار الشامل، المقترن بظواهر أخرى كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والدول الفاشـــلة والنزاعات الإقليمية، إلا بوجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

ثانيا - عدم الانتشار

تسهم إسبانيا في تطوير وبناء هيكل عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وفي عام 2020، كان قد انقضى 50 عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإسبانيا، التي انضـــمت إلى المعاهدة في عام 1987، تعتبرها أثمن أداة متاحة لاحتواء الانتشـــار وتعزيز عملية نزع السلاح النووي، وهي الإطار الذي يدعم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتدعو إسبانيا إلى الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤكد التزامها الكامل والقاطع بالركائز الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة. وســـتكرر تأكيد هذا الموقف في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية لاســـتعراض المعاهدة عام 2020، المقرر عقده في آب/أغسطس 2022 في نيويورك.

وتؤكد إسبانيا دعمها الثابت لنظام الضمانات المنصوص عليه في المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار بغرض التحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأســـلحة النووية. وتؤيد إســـبانيا بقوة ســـلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز قدراتها في مجال التحقق والإشراف.

وتخضع إسبانيا لنظامين مستقلين للضمانات منسقين تنسيقا وثيقا هما: نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وبناء على ذلك، فإن الصـــناعة النووية في البلد ملزمة بأن تعلن دوريا عن مخزونها من المواد النووية وأي أنواع من المتغيرات الناتجة عن ذلك. وقد دخل البروتوكول الإضافي بين إسبانيا والوكالة حيز النفاذ في 30 نيسان/أبريل 2004. وإضافة إلى ذلك، تقدم إسبانيا الدعم المالي لنظام الضمانات من خلال البرنامج الإسباني لدعم نظام الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتناشد إسبانيا جميع الدول المشاركة في صندوق الأمان النووي، وتقترح الاستعاضة عن النظام الطوعي الحالي لمساهمات الدول في الصندوق بنظام إلزامي في هذا الصدد. وفي عام 2017، قدّمت إسبانيا، بالاشتراك مع أستراليا وكندا، ورقة عمل عنوانها "الأمن النووي في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

ووقعت إسبانيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 31 تموز/يوليه 1998. وإضافة إلى ذلك، تشارك في العديد من الجهود الدبلوماسية المبذولة مع بلدان ثالثة للدعوة إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة وبدء نفاذها. وريثما يتحقق الانضمام العالمي إلى المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، يمثل الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية إسهاما كبيرا في جهود صون السلام والأمن الدوليين. وتدعو إسبانيا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على الالتزامات القائمة بالوقف الاختياري للتجارب النووية وتعزيز هذه الالتزامات.

وتؤيد إسبانيا عمل اللجنة التحضيرية وتساند بفعالية أنشطتها في فيينا. وكذلك تساهم إسبانيا في شبكة نظام الرصد الدولي باستضافة محطة سيزمية رئيسية في سونسيكا، وهي محطة بدأ تشغيلها في عام 2002. وقد وضعت إسبانيا واللجنة التحضيرية أنشطة تعاونية من خلال اتفاق أُبرم في 14 نيسان/أبريل 2000.

وإسبانيا طرف فعال أيضا في كل من اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وتكرر إسبانيا الإعراب عن قلقها من الخطر الذي يشكله تحويل المواد والتكنولوجيات الحساسة إلى جهات فاعلة من غير الدول لأغراض إرهابية. وتؤيد إسبانيا بقوة جميع المبادرات المتخذة تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1540 (2004) لمكافحة الانتشار غير المتناظر للأسلحة النووية، وقد وضعت خطة عمل لتنفيذ القرار. وترأست إسبانيا لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بوصفها عضوا غير دائم في المجلس في عامي 2015 و 2016. وفي عام 2016، استضافت في مدريد اجتماعا خاصا للجنة في إطار الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار، بغية تمكين أعضاء اللجنة من مناقشة عملية الاستعراض والمساهمة في إعداد تقرير نهائي، فضلا عن تشجيع إجراء مناقشة بشأن أهداف الاستعراض ودور القرار في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. وإسبانيا عضو في فريق أصدقاء القرار 1540 (2004). وأيدت إسبانيا قرار مجلس الأمن 2325 (2016)، الذي يتناول بالتفصيل القرار 1540 (2004)، الذي اتخذ عندما كانت إسبانيا عضوا في المجلس.

وتشجع إسبانيا الدول الأخرى على المشاركة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب النووي على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وقد صدقت إسبانيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 2005 وتعديل اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد النووية، اللتين تطبق بموجبهما تدابير المراقبة والرصد على الأفراد والشركات والخدمات والوسائل التي تضطلع بأنشطة في المرافق النووية فيما يتعلق بالأمن الخاص بغية ضمان امتثالها السليم للأنظمة السارية. وتتم متابعة كل ذلك من خلال إعداد وتنفيذ خطة وطنية لتفتيش المرافق النووية.

وتؤيد إسبانيا المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي نُفّذت في إطارها عملية "بوابة إلى أفريقيا". وعقد الاجتماع العام الرابع للمبادرة في مدريد. وترأست إسبانيا فريق التنفيذ والتقييم في الفترة بين عامي 2010 و 2013، وخلال هذه الفترة نفذت أنشطة المبادرة بعزم وبطريقة منسقة. وفي عام 2013، نظمت إسبانيا، بالتعاون مع المغرب، تدريبا من أجل التصدي للهجمات الإرهابية التي تستخدم المواد المشعة والتخفيف من آثار هذه الهجمات، وذلك لاختبار قدرات البلدين وترتيبات التعاون فيما بينهما، وقد أُجري التدريب في مدريد.

وتشارك إسبانيا أيضا في مؤتمرات قمة الأمن النووي وفريق الاتصال المعني بالأمن النووي.

وتؤيد إسبانيا عمل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل في سياق مجموعة الدول السبع، وتشجع على مواصلة عملها والانفتاح على المشاركة والشفافية.

وترحب إسبانيا ببدء مبادرات من قبيل عمليات التحقق لعام 2019 بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ومبادرة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والشراكة الرباعية للتحقق النووي، والمبادرة المشتركة بين المملكة المتحدة والنرويج، وتشجع على ذلك.

وتؤيد إسبانيا التوقيع على جميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهي تعتبر عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية حاسمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وأيدت إسبانيا عقد الدورة الأولى للمؤتمر المذكور في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ورحبت بعقد الدورة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وتدعم إسبانيا بشدّة خطة العمل الشاملة المشتركة. وأيدت التوقيع على الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي الثلاث زائدا الدول الثلاث وإيران في 15 تموز/يوليه 2015 لتنفيذ خطة العمل، التي أيدها مجلس الأمن في قراره 2231 (2015). وكانت إسبانيا قد انتُخبت لتكون البلد "الميسر" للقرار خلال عضويتها في المجلس في الفترة 2015-2016، وعلى هذا النحو، أعطت الأولوية للتطبيق الشفاف لخطة العمل بحيث يكون لدى جميع الدول يقين قانوني في معاملاتها مع إيران. وتأسف إسبانيا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعفاء إيران تدريجيا من التزاماتها. وتؤيد إسبانيا الجهود الدبلوماسية المبذولة منذ نيسان/أبريل 2021 في إطار محادثات فيينا لعكس مسار هذا الوضع، وتؤيد تماما العمل الذي يضطلع به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بشأن هذه المسألة.

وخلال عضوية إسبانيا في مجلس الأمن في الفترة 2015-2016، شغلت أيضا منصب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) المعنية بنظام الجزاءات المطبق على جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية، وهي تدعو ذلك البلد اليوم إلى الامتثال لالتزاماته الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح. وتشارك إسبانيا بنشاط في المبادرات التي تركز على تحقيق نتائج ملموسة. فهي عضو بارز في مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي التي تسعى إلى إعادة تنشيط قضية نزع السلاح النووي وإعادة تأكيد المكانة المركزية لمعاهدة عدم الانتشار، وتروّج لنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، المقرر عقده في نيويورك في آب/أغسطس 2022. وتشارك إسبانيا أيضا في مبادرات أخرى، مثل تهيئة بيئة مؤاتية لنزع السلاح النووي، وتهيب

بجميع الدول أن تشارك بنشاط في المحافل التي تيسر التوصّل إلى توافق في الآراء واتخاذ القرارات العملية والملموسة والفعالة.

وتسعى إسبانيا إلى مواءمة الركيزة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وإسبانيا طرف في العديد من المعاهدات والمبادرات الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة محددة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، صدقت إسبانيا على بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، المبرم في جنيف في 17 حزيران/يونيه 1925.

وإسبانيا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المبرمة في 10 نيسان/أبريل 1972، وقد صدقت عليها في عام 1979. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت إسبانيا في اجتماع الدول الأطراف في جنيف، حيث دعت إلى تعزيز الاتفاقية ودعمتها بنظام فعال لاستعراض التقارير القطرية ومتابعتها. ودعت إسبانيا إلى تقديم مساهمات مالية إلزامية بهدف تعزيز وحدة دعم التنفيذ التابعة للاتفاقية. وأسهمت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي سيحدد الأولويات للسنوات الخمس المقبلة.

وكانت إسبانيا من أوائل البلدان التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، وقد صدقت عليها في 3 آب/أغسطس 1994. وتناشد إسبانيا، بوصفها عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تجنب الاستقطاب داخل المنظمة وتؤيد تأييدا تاما عمل أمانتها الفنية، التي تميزت بصرامتها وحيادها. وتُعِد إسبانيا مساهماتها في أعمال المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقرر عقده في عام 2023، والذي ستتخذ فيه قرارات بشأن أولويات عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة التي تلي القضاء على آخر الترسانات الكيميائية، المقرر أيضا في عام 2023.

وفيما يتعلق بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل تحديدا، وقعت إسبانيا على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وشاركت في الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لتعزيز الطابع العالمي للمدونة.

وتشارك إسبانيا أيضا في العديد من الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية، التي تعمل على تعزيزها.

وإسبانيا دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المبرمة في 18 أيلول/سبتمبر 1997، وقد صدقت عليها في عام 1999. وتؤيد إسبانيا خطة عمل أوسلو المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهي حاليا عضو في اللجنة المعنية بالامتثال القائم على التعاون وجهة التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية بموجب الاتفاقية.

وقد اضطلعت القوات المسلحة الإسبانية بعمل هام في مجال التدريب على إزالة الألغام، وذلك أساسا من خلال مركزها الدولي لإزالة الألغام، الذي ساعد على تدريب 200 1 شخصا من 22 بلدا من جميع أنحاء العالم، ولكن أيضا من خلال مشاركتها في البعثات الدولية، مثل القوة الدولية السابقة للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة الحالية في لبنان.

وإضافة إلى ذلك، قدّمت إسبانيا مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة، والصندوق الاستئماني لمنظمة الدول الأمريكية، وصندوق الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلقان.

وإسبانيا طرف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية المبرمة في 30 أيار/مايو 2008، وقد صدقت عليها في عام 2009. وفي الفترة الواقعة بين 2018 و 2020، شاركت إسبانيا في لجنة التنسيق كمنسق لمساعدة الضحايا. وهي حاليا منسقة إضفاء الطابع العالمي.

وإسبانيا طرف في اتفاقية عام 1980 بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، وقد صدقت عليها في عام 1982. وفي عام 2022، ستتولى إسبانيا رئاسة المؤتمر السادس عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، الذي من المتوقع أن يعقد بحلول نهاية العام. وقد أعطت إسبانيا، خلال فترة ولايتها، زخما جديدا للجهود الرامية إلى ضمان عالمية هذا الصك، مما أسفر حتى الآن عن تصديق جمهورية الفلبين عليه.

وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أيضا، تسهم إسبانيا في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي يسعى إلى إيجاد حل للتحديات التي تطرحها هذه الأنواع من التكنولوجيات الجديدة التي تصلح للاستخدام العسكري.

وتشارك إسبانيا في العديد من الصكوك والمنتديات المتعلقة بتجارة الأسلحة وضوابط التصدير.

وإسبانيا طرف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2014، التي صدقت عليها في العام نفسه. وفي الوقت الحاضر، تعمل إسبانيا بوصفها ميسرة للفريق العامل الفرعي المعني بتنفيذ المادتين 6 و 7 (التقييم والحظر) في إطار الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدات.

وإسبانيا طرف أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو). وهي تمتثل لقرار الجمعية العامة 255/55 المتخذ في 31 أيار/مايو 2001، الذي اعتمدت فيه الجمعية بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية باليرمو.

وتشارك إسبانيا أيضا في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وإسبانيا طرف في جميع نظم مراقبة الصادرات وتشارك فيها بنشاط وهي: ترتيب فاسنار، ولجنة زانغر، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا. وهي تدعم المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ومبادرة أمن الحاويات، ومبادرة الموانئ الضخمة.

ويجري جزء كبير من تعزيزها لتعددية الأطراف في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح داخل الاتحاد الأوروبي.

وتخضع إسبانيا لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ولكل دولة عضو وكالة محلية تدير مساهماتها الاقتصادية. وتستضيف إسبانيا وكالة Fusion for Energy، وهي الوكالة المعنية بالاندماج النووي الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ومقرها برشلونة. وإضافة إلى ذلك، يشارك مركز بحوث الطاقة والبيئة والتكنولوجيا، إلى جانب مؤسسات وجامعات إسبانية أخرى، في تطوير مكونات ونظم للمفاعل التجريبي الحراري – النووي الدولي.

وتنشط إسبانيا في الفريق العامل المعني بعدم الانتشار وصادرات الأسلحة التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، سواء فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح المتصل بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو فيما يتعلق بمراقبة صادرات الأسلحة التقليدية، وفي فريق التنسيق التابع للمفوضية الأوروبية المعني بصادرات السلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وفي إطار الفريق الاستشاري المعني بالدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي التابع للمفوضية الأوروبية، أنشئ في عام 2020 فريق تقني من الخبراء معني بالكشف عن التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، تشارك فيه إسبانيا. ويعمل الفريق على تقييم التهديدات الكيميائية التي قد تنجم عن هجوم إرهابي، وتحديد العوامل الكيميائية وسلائف المتفجرات التي يتعين النظر فيها، ويعمل كذلك على تتبع قدرات معدات الكشف الحالية فيما يتعلق بهذه العوامل والسلائف، والآثار التي يمكن أن تسببها تبعا لنوع السيناريو.

ومن خلال المركز الوطني لعلم الأوبئة وشبكة مختبرات الإنذار البيولوجية، يشارك معهد كارلوس الثالث للصحة، ككيان منتسب، في العمل المشترك الجديد الذي تقوم به المديرية العامة للصحة وسلامة الأغذية التابعة للمفوضية الأوروبية من أجل مكافحة "الإرهاب"، وذلك بهدف تعزيز تأهب القطاع الصحي للتصدي للمخاطر التي تشكلها الهجمات الإرهابية البيولوجية والكيميائية.

وفي المجال الأوروبي أيضا، تعزز إسبانيا الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكانت إسبانيا ملزمة في البداية بتدابير بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975. وفي مؤتمر مدريد، المعقود بين عامي 1980 و 1983، أنشئت "مرجعيات مدريد" التي دعت إلى التفاوض بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وحددت مسائل منها نطاق تطبيق هذه التدابير. وقد تعززت هذه التدابير بوثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، التي تغطي أوروبا برمتها، فضلا عن المنطقة البحرية والمجال الجوي المتاخمين. ووثيقة فيينا ملزمة سياسيا؛ وقد حُدّثت في عام 2011 بهدف تحسين وتوسيع تطبيقها. وتدعو إسبانيا إلى تحديثها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، استضافت إسبانيا في سرقسطة حدثا ذا شقين في إطار وثيقة فيينا لعام 2011 (زيارة إلى القاعدة الجوية وزيارة إلى المنشأة العسكرية)، حضره مندوبون من البلدان المشاركة في الوثيقة، وممثل عن مركز منع نشوب النزاعات، وممثلون عن المغرب وتونس.

وإسبانيا طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي وُقّعت في عام 1990 ودخلت حيز النفاذ في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992. ومنذ ذلك الحين، دُمّر أكثر من 000 60 وحدة من الأسلحة التقليدية التي حددتها المعاهدة وأجريت أكثر من 000 4 عمليات تفتيش موقعية. ووقعت إسبانيا معاهدة السماوات المفتوحة وصدقت عليها ونفذتها منذ دخولها حيز النفاذ في عام 2002.

وتأسف إسبانيا لأن آليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه تواجه صعوبات بسبب العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بالتعاون مع بيلاروس.

وفي إطار تبني إسبانيا لتعددية الأطراف، تشارك في الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحديات والمخاطر راهنا ومستقبلا، وهي مبادرة انبثقت عن المجلس الوزاري للمنظمة في هامبورغ في عام 2016 وتسعى إلى إعادة تنشيط تدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة والأمن في أوروبا. وتولت إسبانيا رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالحوار المنظم في عامي 2020 و 2021.

وتطبق إسبانيا أيضا صكوكا أخرى صادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأسهمت إسبانيا أيضا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمية المنشأة في المرفق 1 – باء للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام).

وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تدافع إسبانيا عما يجنى من فوائد من الحوارات المنظمة مع الشركاء من خارج الحلف. وينطبق ذلك على اللجنة المشتركة بين الحلف وأوكرانيا، ومبادرة اسطنبول للتعاون، والحوار المتوسطي. وفي هذا الصدد، نظمت إسبانيا حوار شباب البحر الأبيض المتوسط وشاركت في مناسبات مختلفة بالشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي. لقد جعل العدوان الروسي على أوكرانيا الاستمرار في الحوار الذي استمر حتى كانون الثاني/يناير 2022 من خلال مجلس الناتو وروسيا أمرا غير عملي.

ثالثا – نزع السلاح

تؤيد إسبانيا نزع السلاح العام الكامل. وهي تشارك بنشاط في جميع المحافل والاتفاقات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار المتصلة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء، وتضطلع على نحو كامل بتعهداتها السياسية والقانونية والمالية في هذا الصدد.

وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها بمؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل منذ عام 1979 المحفل الوحيد الذي دأبت البلدان الرئيسية المؤيدة لعدم الانتشار ونزع السلاح على حضوره بصفة دائمة من أجل الإصغاء إلى المجتمع الدولي ومخاطبته فيما يتصل بالمجالات الحاسمة التي تؤثّر في الاستقرار العالمي. وتشيد إسبانيا بإنجازات مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا للتفاوض بشأن المعاهدات الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤيد إسبانيا المقترحات المتعلقة ببرنامج عمل يسعى إلى إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي. وفي وقت تتسم فيه البيئة الدولية بالتوترات الجغرافية السياسية وتسود فيه الشكوك حول نظام عدم الانتشار، أصبح مؤتمر نزع السلاح، الذي يتيح للدول

تحمل المسؤولية المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين، أهم من أي وقت مضى بفضل ما يتسم به من قدرة على التكيف.

وتكرر إسبانيا الإعراب عن رغبتها في التعجيل باختتام المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقاً للولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299. وريثما يُبرم هذا الاتفاق، الذي لا يزال تدبيرا غير كاف، تُثمّن إسبانيا الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية الذي أعلنته من جانب واحد الدول الحائزة للأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية بشكل عام.

وكدليل على التزامها بعمل مؤتمر نزع السلاح، تعمل إسبانيا في عام 2022 منسقة للهيئة الفرعية 2 بشأن منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في المقرر CD/2229.

ونزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيد الثنائي هما أيضا من المساهمات الهامة في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ويساور إسبانيا قلق من تدهور حالة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لمراقبة ترساناتهما النووية وخفضها، مثل إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وكان تمديد معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2021 وبدء المحادثات حول الاستقرار الاستراتيجي بين القوتين من أجل التوصل إلى إطار جديد للحد من الأسلحة النووية من الخطوات المشجعة. ومع ذلك، يشكّل تعليق هذه المحادثات في أعقاب العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، والإدلاء ببعض التصريحات العلنية التي يبدو أنها تشير إلى خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، سيناريو مثيرا للقلق. وهناك صعوبات أخرى تنشأ عن ظهور معدات وتكنولوجيات من قبيل القذائف الجديدة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والشديدة القدرة على المناورة أو المنظومات الدفاعية المستقلة أكثر من أي وقت مضى، مما يزيد من خطر التصعيد.

وتدعو إسبانيا إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد اضطلعت بدور القائد المشارك في هذا الصدد في جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح. وتحقيقا لهذا الغرض، عُقدت في إسبانيا في تموز/يوليه 2019 حلقة دراسية، هي الأولى من نوعها في العالم، بشأن البعد الجنساني ونزع السلاح، بمشاركة رافائيل غروسي، الرئيس السابق لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والمدير العام الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشجع إسبانيا مشاركة النساء في الجهود الدبلوماسية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن مشاركة العالمات في المنتديات. وتحرص إسبانيا على الاعتراف بالمساهمة المميزة للنساء والفتيات والأثر المتمايز الذي تحققه في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤيد إسبانيا أيضا أهمية الصلة بين التعليم ونزع السلاح، وتدعو إلى الاعتراف بدور الشباب في هذا الميدان. وهذان مجالان – الشؤون الجنسانية والشباب – تروج لهما إسبانيا، على سبيل المثال، في إطار مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي المذكورة آنفا.